# معـاهـــــدة سنـــة ١٨٧٣ لإلغـــاء تجـــارة الرقيـق فـــي زنجبـــار

# Treaty of 1873 to Abolish the Salve Trade in Zanzibar

**إعـداد**

**وليـــــد كامـــل إبراهيـــم المعمـــــوري**

**WALEED KAMIL IBRAHIM Al – MAMOORI**

باحـث دكتـوراه فـي قسـم التاريـخ التاريـخ الحـديث والمعاصـر

**أشـراف**

**الأستاذ الدكتور**

**خلف عبد العظيم سيد الميري**

**أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر**

**كلية البنات – جامعة عين شمس**

**الأستاذ الدكتور**

**إبراهيم عبد المجيد محمد**

**أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر**

**كلية الآداب – جامعة المنصورة**

**الملخص**

شهدت الفترة من ١٨٣٢ إلى ١٨٩٠ م عقد عدة اتفاقيات مهمة من أجل إلغاء تجارة الرقيق في شرق أفريقيا بوجه عام وفي املاك زنجبار بوجه خاص ، حيث عقدت أول معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق هي معاهدة مورسبي عام ١٨٢٢ م وتلتها بعد ذلك معاهدة ١٨٣٩ م بالإضافة إلى معاهدة ١٨٤٥ م والتي بموجبهن تم الغاء تجارة الرقيق في زنجبار والموانئ التابعة لها ، لكنَ بعد تولي السيد برغش الحكم في زنجبار عام ١٨٧٠ م حاولت بريطانيا الضغط علية من أجل عقد معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق في جميع مناطق شرق أفريقيا بشكل نهائي إلا أنَ السيد برغش رفض ذلك في بداية الأمر ومع استمرار الضغط البريطاني وافق السيد برغش على عقد معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق في الخامس من يونيو ١٨٧٣ م ، والتي نصت على منع تجارة الرقيق منعاً باتاً على طول الساحل الأفريقي ومعاقبة السفن ألتي تحمل الرقيق ، فضلاً عن إغلاق جميع أسوق الرقيق العامة ، ومن جهة أخرى فان المعاهدة الحقت أضرار بالسفن العربية وبالاقتصاد العماني ، وأعطت لبريطانيا صلاحيات واسعة على ساحل شرق إفريقيا حيث أنها أصبحت تتحكم بالمنافد البحرية الأفريقية ، فضلاً عن استفادة بريطانيا من الأرقاء المحررين وأخذهم إلى المستعمرات البريطانية .

## Summary

The Period from 1832 to 1890 , Several important agreements Were Signed to abolish the salve trade in East Africa in general and in the Property of Zanzibar in Particular . The First treaty to abolish the Slave trade Was the treaty of Morcby in 1822 , Followed by the Treaty of 1839 , in addition to the Trade of 1845 , Under which the Slave trade was abolished in Zanzibar and its Ports , But after Mr. Burgos took Power in Zanzibar in 1870 , Britain tried to Pass upon him to Conclude a treaty to abolish the Slave trade in all the regions of Africa , Mr. Burgos rejected this at the beginning and with the Continued British Pressure Mr. Burgos agreed to Conclude a Treaty to Abolish the Slave trade on 5th June , 1873 Which Stipulated that the Slave trade would be strictly Prohibited along the African Coast and Punish the Ships Carrying Slave , the treaty also damaged the Arab Ships and the Omani economy and Save the British Wide Powers on the Coast of East Africa , Where it became the African sea , Preferring to take advantage of Britain's liberties editors and take them to British Colonies

**معاهدة سنة ١٨٧٣ م لإلغاء تجارة الرقيق في زنجبار**

أمام إستمرار رفض السيد برغش في اتخاذ أية إجراءات حاسمة في مسألة تجارة الرقيق ، رأت الحكومة البريطانية ضرورة عقد معاهدة جديدة معه من أجل القضاء نهائياً على هذه التجارة ، بالإضافة الى تقوية قبضتها على شرق افريقيا وعلى ممتلكات السيد برغش حاكم زنجبار ، والوقوف بوجه أي تطلعات أجنبية في تلك المنطقة من شأنها تهدد المصالح البريطانية في الهند وفي الخليج العربي ، وبدأت بريطانيا شن حملاتها على تجارة الرقيق في بداية القرن التاسع عشر ومنذ ذلك الوقت بدأت بريطانيا تسعى إلى فرض الالغاء بشكل كامل ، لاعتقادها بأن التحريم الجزئي يضعف من قوة الرقابة على السفن في المحيط الهندي والتي كان من الصعب عليها تنفيذ سياسة الالغاء بسبب وجود نظام العمال ألأحرار ، ومن الصعب عليها التمييز عمليا بينه وبين تجارة الرقيق والتي يكون ستار لها [١] .

حاولت بريطانيا أن تظهر نشاطاً لكي تثبت كثرة المخالفات التي يرتكبها التجار العرب فقامت بتفتيش نحو ( ٤٠٠ ) مركب تابع للتجار العرب في عام ١٨٧١ م ، ولكنهّا لم تستطع أن تثبت حالات تلبس إلا على احد عشر سفينة فقط ، وصرح الضباط البريطانيون أنَ هذه النتيجة غير المرضية سببها قلة السفن الحربية البريطانية المختصة بعملية التفتيش ، وكان عددها سبع سفن فقط ، وقد اشتكى الضباط البريطانيون من الصعوبات العديدة التي تواجههم في عملية التفتيش منها جهلهم للغات المحلية وصعوبة التمييز بين الرقيق المهرب المخالف للمعاهدات وبين الرقيق الذي يملكه اصحاب السفن شخصياً الذي لا تنطبق عليه المعاهدة [٢] .

نتيجة لتلك الضغوطات والشكاوي إلى السلطات الحكومية البريطانية ومقاومة السيد برغش ، تحركت بريطانيا من كل الجهات لتطويق تلك التجارة ، وتولت السفن البريطانية إيقاف السفن العمانية وتفتيشها وإطلاق سراح الرقيق الذي على متنها واستيفاء الكثير من الغرامات بشكل قسري من المخالفين وتدمير المئات من السفن العربية والقضاء على القوة البحرية المحلية الأخرى وإبعادها عن دائرة المنافسة مع الأسطول البريطاني من أجل التفوق ثم مصادرتها للكثير من السفن وحرقها دون أي سبب أو جرم من طاقمها ، وقامت أيضاً بعمليات إغراق منظمة للسفن التجارية العمانية في عرض البحر لمجرد الإشتباه فيها دون أخذها لأي ميناء قريب حسب ما تنص عليه المعاهدات ، أما طاقمها فقد كانت تعود به إلى زنجبار من أجل محاكمتهم [٣] .

أدى هذا التشديد البريطاني في الإجراءات إلى إلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد العربي الأفريقي ووجهت ضربة قوية لمجمل الحركة التجارية في عمان بوجه خاص بسبب تدمير الكثير من سفنها التجارية بحجة أنها تحمل الرقيق أو أنَ عمالها من الأفارقة [٤] .

رغم كل تلك الاجراءات ألتي استغرقت وقتاً طويلاً وتحطيم الكثير من السفن العربية فإنَ البحرية البريطانية فشلت في القضاء على تلك التجارة بشكل نهائي ، وأعترف الكثير من المشايخ في الخليج العربي بعجزهم عن منع تلك التجارة وتمسك سكان تلك المناطق بها لأنها تجارة

---

١ – Groves . C. P. ; The Planting of Christianity in Africa . Vol. 1 , London , 1955, P. 160 .

٢ – صلاح العقاد و جمال زكريا قاسم : زنجبار . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د ت ، ص ١٥٦ .

٣ – Bennett, Norman , R. ; A History of the Arab State of Zanzibar, University Printing House Cambridge , London , 1978 , P. 95 .

٤ – عبد الله بن علي العليان : التاريخ البحري العماني . مجلة نزوى ، العدد ( ٢٩ ) . السنه (٤ ) . ٢٠٠٢ ، ص ص ٢١ – ٢٤ .

مربحة [٥] ، مما دفع بريطانيا إلى التفكير بطريقة جديدة تساعدها على حل هذه المسألة نهائياً تمثلت بالتزام حكام مناطق الخليج العربي بالامتناع عن تجارة الرقيق وإجبار السيد برغش على الموافقة على منع هذه التجارة في ممتلكاته في شرق أفريقيا [٦] .

عرض القنصل البريطاني في زنجبار على السيد برغش مطالب الحكومة البريطانية بقصر تصدير الرقيق في ساحل شرق أفريقيا على ميناء واحد فقط وهو ميناء دار السلام وحصر عملية استيراد الرقيق على جزيرة زنجبار وحدها مع تحديد عدد العبيد المستوردين وعدم السماح للمراكب العربية الأخرى بنقل الرقيق إلاّ بتصريح خاص من السيد برغش ، وأخيراً إغلاق أسواق الرقيق في زنجبار [٧] ، لكن بالمقابل رفض السيد برغش هذه المطالب البريطانية وهدد بتجاهل جميع التزامات أسلافه تجاه تجارة الرقيق والمعاهدات ألتي أبرمت مع الحكومة البريطانية ، ولم يرضخ السيد برغش إلاّ عندما هدده القنصل البريطاني باستخدام القوة العسكرية ضده ، فأصدر السيد برغش بلاغاً تعهد فيه بأن يلتزم بما جاء في المعاهدات ألتي أبرمها أسلافه مع الحكومة البريطانية بشأن تجارة الرقيق [٨] .

وفي السادس من يوليو عام ١٨٧١ م أعلن في لندن عن تشكيل لجنة مختارة من البرلمان البريطاني أوكلت رئاستها إلى أحد أعضائه وهو اللورد راسل لبحث وتقصي الحقائق بشأن تجارة الرقيق في شرق افريقيا من حيث زيادة حجم تلك التجارة ومدى إمكانية القضاء عليها ، والبحث في تفاصيل المعاهدات القائمة حول هذه التجارة بين سلاطين زنجبار وعمان وبريطانيا في الخليج العربي وشرق أفريقيا ، وفي يوليو عام ١٨٧١ م استمعت اللجنة إلى شهادات بعض المعنيين بالأمر سواء كانوا موظفو الدولة المدنيين أم العسكريين ، وأيضاً من رجال البحرية والمنصرين وكان على رأسهم بارتل فرير Bartel Ferrer حاكم بومبي السابق بالإضافة الى رئيس قسم تجارة الرقيق في وزارة الخارجية البريطانية وبعض المنصرين الأخرين [٩] .

إقترح فرير أمام اللجنة إنشاء مستعمرة للأرقاء المحررين في شرق أفريقيا مثلما حصل في غرب أفريقيا ، وأشار في اقتراحه ألا يشترط وضع هذه المستعمرة تحت الحماية البريطانية ، بل يمكن وضعها تحت سلطة السلطان مع إشراف من الحكومة البريطانية عليها ، كما أقترح بارتل فرير فرض حصار تام على ساحل شرق أفريقيا والخليج العربي بواسطة عدد من السفن البريطانية [١٠] ، إلا أنَ هذه المقترحات جميعها رُفضت من قبل الحكومة البريطانية لأنه

---

[٥] – Bidwell, R. ; A Collection of Text Dealing With the Sultanate of Muscat and Oman and its Internationals : The Jurnal of Oman Studies, Vol. 6 , Muscat ,1980 , P. 27 .

[٦] – فشر ، هـ . ا . ل : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ( ١٧٨٩ – ١٩٥٠ ) . ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، ط ٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٣٥٨ .

[٧] – محمد رجب حراز : أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي . دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ، ص ١٣١ .

[٨] – Bennett, Norman , R. ; A History of the Arab State of Zanzibar, Op. Cit , P. 96 .

[٩] – إبراهيم عبد المجيد محمد : الهند وتجارة الرقيق الأفريقي في القرن التاسع عشر . مجلة الدراسات الافريقية ، العدد ( ٦٦ ) ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٦٦ .

[١٠] – Coupland , R ; The Exploitation of East Africa ( 1856 – 1890 ) , Northwestern University Press , London , 1967 , P.170 .

يتعارض مع السياسة الاستعمارية البريطانية في تلك الفترة وعملت بريطانيا بسياسة عقد المعاهدات والعمل البحري [١١] .

وبعد إنتهاء المناقشات كتبت اللجنة تقريرها والذي تضمن عدداً من التوجيهات من أهمها ، ضرورة القضاء النهائي على تجارة الرقيق ، دعوة السلاطين العمانيين إلى التوقيع على معاهدات جديدة لتحقيق ذلك الهدف ، بالإضافة إلى زيادة عدد الطرادات والسفن الحربية البريطانية في مياه المحيط الهندي من أجل إحكام الرقابة على السفن العربية وتفتيشها [١٢] .

وتنفيذاً لهذه التوجيهات التي جاءت بها اللجنة أرسلت الحكومة البريطانية في عام ١٨٧٣ م ، وفداً برئاسة بارتل فرير من أجل عقد معاهدة جديدة مع سلطاني عمان وزنجبار لإلغاء تجارة الرقيق ، ولتسوية الخلافات بينهما ولاسيما فيما يتعلق بمعونة زنجبار [١٣] ، ويُعد تعيين بارتل فرير رئيساً لتلك اللجنة دلاله واضحة على حساسية وخطورة المهمة التي وجهت إليه .

وقد تضمنت اللجنة التي رافقت فرير المقيم البريطاني في الخليج العربي وايان سميث G. B. Euan Smith كمستشار عسكري وسكرتير خاص لبارتل فرير ، وفير فاكس Fair Fax مستشاراً بحرياً ، بالإضافة الى موظفين اثنين من وزارة الخارجية البريطانية [١٤] .

انطلقت اللجنة إلى زنجبار ومعها أربع سفن حربية بريطانية من أجل موافقة سلطاني زنجبار ومسقط على عقد معاهدة جديدة لمنع تجارة الرقيق ، فإنهَ يجب اقتناع السلطانيين بأن سياسة الحد من تجارة الرقيق لم تنجح حتى ذلك الوقت ، وأنَ مشروع المعاهدة الذي يحمله فرير معه ، وفيه أقتراح وقف تصدير الرقيق بشكل كامل عن طريق البحر ، وحتى داخل مقاطعات هؤلاء السلاطين وإغلاق جميع أسواق الرقيق ، ومنع الهنود من تملك الأرقاء حتى لوكان هؤلاء الهنود خاضعين للحماية البريطانية [١٥] .

وبعد وصول اللجنة إلى زنجبار قام جون كيرك بالاتصال بالسيد برغش ، وفي اليوم التالي التقى السيد برغش مع فرير ، وفي اليوم الرابع عشر من يناير عام ١٨٧٣ م ، بدأت المحادثات التمهيدية بين السيد برغش وبادجر الذي شرح له رغبة الحكومة البريطانية ، وأطلعه

---

[١١] – إبراهيم عبد المجيد محمد : الهند وتجارة الرقيق الأفريقي في القرن التاسع عشر . المرجع السابق ، ص ٦٦ .

[١٢] – إبراهيم عبد المجيد محمد : بريطانيا وسلطنة عمان وإلغاء تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٣ .

[١٣] – تقرير المقيمية البريطانية في الخليج العربي حول معونه زنجبار ؛ لمزيد من التفاصيل انظر :
I. O. R. , V/10/608, Report on the Administrtion , No. 845 – 170 , For the year 1873 – 1874 , P.P. 74 – 77 .

[١٤] صلاح حامد عبد الرحمن : النفوذ البريطاني في شرق أفريقيا ( ١٨٥٦ – ١٨٩٥ ) . أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كليه الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، ١٩٩٩ ، ص ٨٢ .

[١٥] – Sheriff, A. , Slaves , Spices Ivory in Zanzibar , Integration of East Africa Commercial Empire in to the World Economy , ( 1770 – 1873 ) , London , 1987 , P. 236 .

على مسودة للمعاهدة التي تريد بريطانيا عقدها معه ، لكنَ السيد برغش طلب منه اتاحة الفرصة له لدراسة المسودة مع مستشاريه [١٦] .

التقى السيد برغش مع مشايخ العرب ومستشاريه لدراسة المعاهدة واجمعوا على رفض تام للمعاهدة ، واعتبر السيد برغش هذه المعاهدة في حالة موافقه بمثابة أمر بالانتحار ، إذ أنهَا ستسبب الاضطرابات وهز عرشه في حالة مخالفته لأجماع مشايخ العرب ، بالإضافة إلى سوء الحالة الاقتصادية للبلاد نتيجة لإعصار اجتاح البلاد منذ فترة ودمر كل شيء ، فقد أجتاح الجزيرة في أغسطس عام ١٨٧٢ م إعصار التورنادو [١٧] ، المدمر الذي دمر السفن العربية الموجودة في الميناء وهدم المنازل وحطم أشجار القرنفل وجوز الهند [١٨] .

ومن جهة أخرى أرسل السيد برغش خطاباً إلى فرير كان يأمل منه ان ينهي هذه المسألة عند هذا الحد ، وقد ذكر السيد برغش في خطابه " إنَ جميع شعبنا قد أصبح كرجل مريض تنتابه الأوجاع ويحتاج إلى طبيب ماهر لمعالجته بأدوية ناجحة حتى يتم شفائه من مرضه ، ولكن هذا الذي تطلبه الحكومة البريطانية منا أمراً خطير نعجز عن تحمله ، لأننا فقراء وليس لدينا شيء نعتمد عليه سوى الزراعة وهذا لا يمكن القيام به إلاَ بواسطة الرقيق ، واستيرادنا لهؤلاء يحقق الحياة في هذه الجزر ، واذا كان طلبكم يسيراً فإنه كان يسرنا الموافقة عليه في الحال ، واحتراماً منا للحكومة البريطانية ، وهذا عرض لحالتنا والسلام " [١٩] .

حاول فرير الذي لم يقطع الأمل في إقناع السيد برغش في إجتماع لهما في أول فبراير عام ١٨٧٣ م ، وبحضور ( ١٤ - ١٥ ) شخص من أقارب السيد برغش ومستشاريه ، فقام فرير بإغراء السيد برغش بأمرين اولهما : اعفائه من دفع المعونة المالية السنوية ألتي ترسلها زنجبار إلى مسقط والتي تبلغ ( ٤٠،٠٠٠ ) ريال سنوياً ، وأنَ تتولى الحكومة البريطانية دفع هذه المعونة

---

[١٦] – محمد حامد عبد الله إبراهيم : علاقة بريطانيا بزنجبار في عهد السيد برغش ( ١٨٧٠ – ١٨٨٨ ) . أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٤٥ .

[١٧] – جاء موقف السيد برغش قوياً في مواجهة المطالب البريطانية ، وأحتج عليها بشدة وإنها لم تبادر في الإلغاء في عهد ابيه السيد سعيد أو في عهد اخيه السيد ماجد ، وذكر إنَ زنجبار تعرضت لنقص في الأيدي العاملة بسبب مرض الكوليرا الذي أهلك عدداً كبيراً من السكان ، بالإضافة إلى الفيضانات ألتي حدثت في عام ١٨٧٢ م ، ألتي دمرت مزارع القرنفل وجوز الهند ، وطلب السيد برغش من الحكومة البريطانية إنَ تفعل مثلما فعلت الحكومة البرتغالية التي ابطلت تجارة الرقيق شيئاً فشيئاً ، أما بالنسبة للهنود فذكر أنهم يأتون إلى زنجبار برضاهم ، وأن الأرقاء المحررين يرجعون إلى زنجبار بعد اعتاقهم ، وهذا يؤكد أنهَم لا يشكون من سوء المعاملة بشهادة الأجانب الذين يزورون زنجبار بين الفترة والأخرى وأنَ هؤلاء الأرقاء يحصلون على معارف دينية ولهذا تتحسن أحوالهم أكثر مما كانوا عليه سابقاً ؛ لمزيد من التفاصيل أنظر : عبد الله بن إبراهيم بن علي التركي : تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها ( ١٨٢٢ – ١٩٠٥ ) . أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٦١ .

[١٨] – محمد حامد عبد الله إبراهيم : علاقة بريطانيا بزنجبار في عهد السيد برغش ( ١٨٧٠ – ١٨٨٨ ) . المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

[١٩] – محمد بن خميس الحكماني : تجارة الرقيق في عمان ( ١٨٢٢ – ١٨٧٣ ) . رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربي ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٩٦ .

بالنيابة عنه ، والأمر الثاني هو السماح له بزيادة الضرائب على السلع المشروعة الأخرى وخصوصاً العاج والصمغ والقرنفل [٢٠] .

جاء رد السيد برغش إلى فرير بأنهَ سوف يتوقف عن دفع هذه المعونة إلى مسقط محتجاً بأن سلطانها تولى الحكم بطريقة غير شرعية بعد أن قتل والده السيد ثويني وهو نائم في فراشه ، وأمام اصرار السيد برغش على رفض المعاهدة لم يجد فرير إلاً تحذيره بأن الحكومة البريطانية سوف تنفذ جميع أغراضها من أجل توقيع المعاهدة [٢١] .

وفي الفترة من ١٥ فبراير حتى ٢٢ مارس ١٨٧٣ م قام فرير برحلة إلى موانئ زنجبار والموانئ الأفريقية الأخرى ليشرف بنفسه على مدى أتساع هذه التجارة ويتعرف من خلال الرحلة على الوسائل ألتي يتبعها هؤلاء التجار في تهريب الرقيق ، والحدود ألتي تمارس تجارة الرقيق في نطاقها ، ومدى أمتداد نفوذ وسيادة السيد برغش على الأقاليم الساحلية ، ولكن لم يستطع فرير العثور على أي شيء واضح لهذه التجارة لأنَ التجار علموا بمجيئه فأخفوا معالم تجارتهم [٢٢] .

عادت بعثة فرير في السابع عشر من مارس ١٨٧٣ م إلى بريطانيا وفي اليوم التالي أصدرت الحكومة البريطانية قراراً بتعيين جون كيرك وكيلاً سياسياً لها في زنجبار ، ثم تعيينه أيضاً في منصب قنصل بريطانيا في زنجبار من جانب وزارة الخارجية ، ويذكر القنصل الأمريكي في زنجبار أنَ من اهم أسباب أخفاق مهمة فرير في رحلته الأولى إلى زنجبار هو تحريض القنصل الفرنسي في زنجبار للسلطان في رفض هذه المطالب [٢٣] .

أقترح جون كيرك على السيد برغش في تلك الفترة تأجيل عقد المعاهدة سنه واحدة لكن السيد برغش رفض ذلك مؤكداً على أنه لا يسعى من أجل التأجيل فإما تعقد المعاهدة بالقوة وأما لا تعقد أصلاً [٢٤] ، ويبدو من ذلك مدى روح التحدي من الطرفين وحينئذ قرر فرير استعمال

---

[٢٠] – محمد المهدي سيد أحمد محمد صديق : الحركة المناهضة لتجارة الرقيق في شرق أفريقيا وأثرها في تدعيم النفوذ البريطاني في المنطقة . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤ ، ص ١٤٦ .

[٢١] – صلاح العقاد و جمال زكريا قاسم : زنجبار . المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

[٢٢] – Lyne , R. N. ; Zanzibar in Contemporary Times . A History , London , 1905 , P. 81 .

[٢٣] – U. S. A. , Consulat at Zanzibar, Letter From F. Webb to Secound Secretary of State Washington May 15 , 1873 Dispatch No. 70 .
رسالة من القنصل الأمريكي في زنجبار إلى سكرتير وزارة الخارجية الأمريكي في واشنطن مؤرخة في ١٥ مايو ١٨٧٣ م حول مهمة بارتل فرير .

[٢٤] – أصدر جون كيرك تقريراً تضمن الإجراءات ألتي أتخذها تحت مسئوليته للقضاء على تجارة الرقيق ، وطلب من قائد وحدة الأسطول البريطاني في الخليج العربي وفي شرق أفريقيا بعدم الالتزام بمعاهدة عام ١٨٤٥ م والاستيلاء على جميع سفن الرقيق ألتي تأتي إلى الساحل الأفريقي ، كما أوضح التقرير أيضاً ، اعتبار كل سفينة تحمل رقيقاً كأنها تعمل بالقرصنة ، وإلغاء حق أهل زنجبار من نقل العبيد من شرق أفريقيا إلى عمان وهذا الحق كفلته معاهدة عام ١٨٤٥ م ، فضلاً عن زيادة عدد سفن الأسطول في مياه سواحل شرق أفريقيا ، لمزيد من التفاصيل أنظر : محمد حامد عبد الله إبراهيم : علاقة بريطانيا بزنجبار في عهد السيد برغش ( ١٨٧٠ – ١٨٨٨ ) . المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

القوة البحرية وأمرها بفرض حصار على سواحل زنجبار واستخدمت ( ١٤ ) سفينة ، وأصدر أمر بتفتيش جمارك العاصمة وكان ذلك أول عدوان أوروبي على السلطنة العربية الأفريقية ويُعد هذا خرق لتصريح عام ١٨٦٢ م [٢٥] .

حاول جون كيرك بعد ذلك الاستعانة بتأييد الدول الأوروبية الكبرى الممثلة للسيد برغش وهي المانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، وحصل على تأييد قنصل المانيا وقنصل الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنَ دي فيين De Vine القنصل الفرنسي قد أحتج وأجاب أنَه ينتظر تعليمات حكومته ، وأنَ الرأي العام في فرنسا أو السلطات الاستعمارية بصفة خاصة مقتنعة بالإجراءات البريطانية ، وفي خطاب القنصل الفرنسي الى البحرية الفرنسية يبين فيه أنَ الإجراءات البريطانية تعلل بدافع المصلحة وأنها تهدف إلى حرمان زنجبار من مواردها وبذلك يضطر السلطان برغش إلى طلب المعونة من بريطانيا [٢٦] .

أما من جهة بريطانيا فقد أتهم جون كيرك السيد برغش بأنه ذهب إلى الحكومة الفرنسية وطلب الحماية منها وأنُ القنصل دي فيين فتح له باب ألأمل في هذه الحماية لولا وزير الخارجية الفرنسي خذله ، بل إنَه سخر من السيد برغش ووصفه بالرجل المتقلب الذي يريد اللعب على دولتين أوروبيتين وأعطى ألأمر إلى دي فيين بأن يؤيد الحكومة البريطانية في سياستها ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت السفن الفرنسية تشارك السفن البريطانية في تفتيش السفن العربية ولا يستثنون السفن الذاهبة الى نوسي بي ومايوتا [٢٧] .

شعر السيد برغش بتضييق الخناق عليه وحاول أنَ يخفف من الشروط البريطانية ، ولكن لجنة التحقيق البرلمانية كانت قد اتفقت بالإجماع على أنَ الإلغاء إذا لم يكنْ شاملاً فلن يكون فعالاً ، وفي أول يونيو ١٨٧٣ م اتفقت بريطانيا على استخدام القوة لإيقاف تجارة الرقيق لأنَ ذلك يتطلب وقتاً طويلاً وأنما لإجبار السيد برغش على توقيع المعاهدة ، وبالفعل لم يبق أمام السيد برغش إلا الاستسلام وتوقيع المعاهدة المفروضة عليه ، وفي الخامس من يونيو عام ١٨٧٣ م [٢٨] ولم يحصل إلا على إرضاء بسيط بخصوص العبيد الذين يعملون على مراكبه وجواز اعادتهم في حال هروبهم إلى أفريقيا .

صَدق السيد برغش على المعاهدة وبصمها بخاتمه وسلمها إلى جون كيرك في نفس اليوم ليرسلها الى جرانفيل Granville وزير الخارجية البريطاني ، وأشارت معاهدة ١٨٧٣ م إلى أربعة مواد مهمة كان لها ألأثر الواضح ليس على سلطان زنجبار فقط بل على دولته وعلى شعب زنجبار بل على شرق أفريقيا بشكل عام [٢٩] .

---

[٢٥] – محمد بن خميس الحكماني : تجارة الرقيق في عمان ( ١٨٢٢ – ١٨٧٣ ) . المرجع السابق ، ص ٩٧ .

[٢٦] – Coupland , R ; The Exploitation of East Africa , Op. Cit, P.207 .

[٢٧] – Lyne , R. N. ; Zanzibar in Contemporary Times . Op. Cit, P. 82 .

[٢٨] – treaty between Her Majesty and the Sultan of Zanzibar
Supplementary to the Treaty For the Suppression of Slave Trade of June 5 , 1873.

معاهدة عام ١٨٧٣ م بين سلطنة زنجبار والحكومة البريطانية لمنع تجارة الرقيق .

[٢٩] – Lyne , R. N. ; Zanzibar in Contemporary Times . Op. Cit, P. 82 .

جاء في المادة الأولى من المعاهدة منع تجارة الرقيق منعاً باتاً من هذا التاريخ فصاعداً من الساحل الأفريقي الشرقي ومعاقبة السفن ألتي تخالف هذا ألأمر والاستيلاء عليها ومحاكمة ربانها بواسطة المحاكم المخصصة لهذا الغرض من جانب حكومة الجلالة [٣٠] .

ويبدوا أنْ بريطانيا منذ أن أدركت أهمية الساحل الأفريقي أخذت تعمل على تقوية نفوذها هناك خشية وصول أي دولة أوروبية أخرى للسيطرة عليه وذلك يكون خطراً على مصالحها عن طريق الشرق إلى الهند [٣١] ، لذلك عملت على عقد هذه المعاهدة لمنع تجارة الرقيق ألتي تعطيها الفرصة الكاملة للسيطرة على سواحل شرق أفريقيا بحجة القضاء على تجارة الرقيق ، ونصت المادة الثانية على إغلاق جميع أسواق الرقيق العامة في الأملاك التابعة للسيد برغش ، وهذا يعني بقاء التجارة على نطاق فردي ، وتضمنت المادة الثالثة على حماية الرقيق الذين يتم تحريرهم طبق المعاهدات ، أما في المادة الرابعة فتنص على تعهد الحكومة البريطانية بمنع الهنود من تملك الرقيق أو الإتجار فيه [٣٢] .

**النتائج ألتي ترتبت على معاهدة ١٨٧٣**

بعد عقد المعاهدة مع السيد برغش عام ١٨٧٣ م دخلت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق مرحلتها الأخيرة ، حيث وصلت السفينة البريطانية الملكية لندن London إلى ميناء زنجبار ألتي ظلت فيه ما يقارب عشرة سنوات تجوب ساحل شرق أفريقيا وقامت بفرض الرقابة على تصدير الرقيق في المنطقة [٣٣] ، كما حاولت الحكومة البريطانية بالاتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أقناعها بالتعاون معها لقمع تجارة الرقيق ، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تربطها مصالح متعددة في شرق أفريقيا فأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية السفينة يانتك Yantic إلى ساحل زنجبار [٣٤] .

كما واجهت الحكومة البريطانية مشكلة أخرى في زنجبار وهي تحول طرق التجارة من البحر إلى داخل القارة فكان تجار الرقيق يجمعون أعداداً كبيرة من العبيد في الإقليم الساحلي الواقع بين كلوة وممباسا ويرغمونهم على السير إلى الإقاليم الداخلية ، إذ كانوا يباعون بالجملة

---

٣٠ – treaty between Her Majesty and the Sultan of Zanzibar Supplementary to the Treaty For the Suppression of Slave Trade of June 5 , 1873.

٣١ – محمد بن خميس الحكماني : تجارة الرقيق في عمان ( ١٨٢٢ – ١٨٧٣ ) . المرجع السابق ، ص ٩٧ .

٣٢ – treaty between Her Majesty and the Sultan of Zanzibar Supplementary to the Treaty For the Suppression of Slave Trade of June 5 , 1873.

٣٣ – كيلي ، جون: بريطانيا الخليج العربي ( ١٧٩٥ – ١٨٧٠ ) . ترجمة محمد أمين عبد الله ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٤٣٩ .

٣٤ – كان القنصل الامريكي في زنجبار معارضاً لهذا التعاون ، لأنه كان يعتقد أنَ الحكومة البريطانية سوف تستعمل حكومة الولايات المتحدة الامريكية من خلال محاربة تجارة الرقيق لتحقيق أهدافها الخاصة ، وأنه ما تصبو إليه الحكومة البريطانية هو أنَ تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق تلك الأهداف ليقطف البريطانيون ثمارها ، ولهذا السبب قدمت الحكومة البريطانية شكوى إلى الولايات المتحدة الأمريكية من عدم تعاون قنصلها في زنجبار ، ويبدو أنَ القنصل الأمريكي أستطاع أنْ يقنع حكومته بصدق نيات المسؤولين البريطانيين بما يقومون به تجاه السفن العربية ، فقامت الحكومة البريطانية بسحب الشكوى ألتي قدمتها ضد القنصل الأمريكي والاعتذار له ؛ لمزيد من التفاصيل أنظر : عبد الله بن إبراهيم بن علي التركي : تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها ( ١٨٢٢ – ١٩٠٥ ) . المرجع السابق ، ص ٤٨٤ .

في المناطق الواقعة على طول الطرق البرية [٣٥] ، وكان في بعض الأحيان يُرغم الرقيق على السير في وسط الغابات والأحراش الممتدة على طول الساحل في باجا ميويو ، وهناك يكون مركب في انتظارهم لكي ينقلهم بحراً الى الخليج العربي بعيد عن الرقابة البريطانية [٣٦] .

مقابل ذلك استطاعت الحكومة البريطانية الضغط على السيد برغش بإتباع سياسة جديدة من التعاون الكامل مع بريطانيا حتى يبعد عن بلاده الاخطار التوسعية ، وحثت الحكومة البريطانية السيد برغش بن سعيد بن سلطان حاكم زنجبار على إصدار منشورين في عام ١٨٧٦ م ، جاء في المنشور الأول تحريم نقل العبيد برأ من أي مكان لأخر داخل أملاك زنجبار في شرق أفريقيا ، وهدد المخالفين بأقصى العقوبة ومصادرة العبيد وتحريرهم [٣٧] .

أما في المنشور الثاني فقد حرم على قوافل الرقيق المجيء من الأقاليم الداخلية إلى الساحل ، وهدد القائمين عليها أو المشتركين فيها بعقوبات متشابهة [٣٨] ، وقد أبدى السيد برغش تعاونه الشديد مع الأسطول البريطاني ضد السفن العمانية المتهمة بتجارة الرقيق ، وأخبر القنصل الأمريكي في زنجبار بأنه سيضع سفنه في حالة استنفار لمنع تهريب الرقيق ، وأنَه سيقوم بحرق السفن ألتي يتم القاء القبض عليها ، وأضاف أنَه طلب من قادة السفن البريطانية أنَ يمنعوا إبحار السفن العمانية من الخليج العربي المتوجهة إلى ميناء زنجبار لأنها تأتي بحجة التجارة ولكنْ هدفها الأساسي هو الحصول على الرقيق [٣٩] .

أخذت تجارة الرقيق تختفي تدريجاً في شرق أفريقيا ، حيث بدأ الأسطول البريطاني بملاحقة جادة للسفن العربية ، وأما السفن ألتي تخاطر بالعمل بتجارة الرقيق فقد نقص عددها ، وتذكر التقارير البريطانية أنَ سفينة أو سفينتين يقبض عليهم كل عام ، ثم ترسل إلى المحكمة البحرية البريطانية ألتي أقيمت في مسقط من أجل محاكمة تجار الرقيق [٤٠] ، وتذكر أنَه لبضع السنوات لم تأت أي سفينة على متنها أرقاء من شرق أفريقيا إلى سلطنة عمان ، كما حدث في الأعوام ( ١٨٧٤ ، ١٨٧٩ ، ١٨٩٤ ، ١٩٠٥ ) [٤١] ، وأثبتت التقارير أنَ استيراد الرقيق في

---

[٣٥] – Hazart ,H. ; Oman Since 1896 . London , 1955 , P. 31 .

[٣٦] – Lyne , R. N. ; Zanzibar in Contemporary Times . Op. Cit, P. 33 .

[٣٧] – Hazart ,H. ; Oman Since 1896 , Op. Cit, P. 31

[٣٨] – سنا محمد عبد الجبار الطائي : دور السياسة البريطانية في تقسيم السلطنة العربية الافريقية . مجلة الوثيقة ، العدد ( ١٢ ) ، البحرين ، ١٩٨٨ ، ص ١٩٩ .

[٣٩] – U. S. A. , Consulte at Zanzibar Letter From F. Webb to the Deprtment of State , in 17 December 1872 , No. 60 .
رسالة من القنصل الأمريكي إلى سكرتير الدولة في واشنطن مؤرخة في ١٧ ديسمبر عام ١٨٧٢ ، وقد بين فيها تعاون السيد برغش مع الاسطول البريطاني من أجل القضاء على تصدير الأرقاء إلى الخليج العربي .

[٤٠] – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ( ١٨٥٨ – ١٩١٤ ) دراسة وثائقية . دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٩٨٢ ، ص ٦١ .

[٤١] – أرشيف زنجبار : وثائق محفوظة تحت رقم ، ARC3/39 توضح أسماء الأرقاء المحررين الذين تمت اعادتهم إلى زنجبار بواسطة سفن الأسطول البريطاني .

عمان أنخفض بشكل حاد فلم يتجاوز ( ٤٠ ) عبداً عام ١٨٧٥ م [٤٢] ، واستطاعت الحكومة البريطانية بتحرير عدد من الأرقاء في البحر والذين حررتهم السلطات من أرقاء المنازل .

وعلى أيه حال يمكن اجمال النتائج ألتي ظفرت بها بريطانيا من وراء معاهدة عام ١٨٧٣ م بمحاربة تجارة الرقيق :-

١- تعد هذه المعاهدة إعلاناً هاماً ورسمياً ضد فكرة الاسترقاق مكن الحكومة البريطانية فيما بعد من العمل بقوة ضد تجارة الرقيق ، وزعزعت هذه الاتفاقية نفوذ السيد برغش داخل دولته وخسر الكثير من مكانته الشعبية ، ألأمر الذي جعله يعتمد اعتماداً كاملاً على بريطانيا [٤٣] .
٢- الحقت الاتفاقية دماراً كبيراً بالسفن العربية العمانية العاملة بالتجارة المشروعة بين شرق أفريقيا وعمان [٤٤] ، بحجة أنَ أغلب تجار هذه السفن يعملون بتجارة الرقيق ، بالإضافة إلى الحاق أضرار اقتصاديه ومالية كبيرة في شرق أفريقيا ألتي كانت تعتمد على اقتصادها من تجارة الرقيق [٤٥] .
٣- شددت هذه المعاهدة من قبضة بريطانيا البحرية على سواحل زنجبار وممتلكاتها وألتي أصبحت تتحكم في منافذ المنطقة ، وقامت بمصادرة البضائع ألتي على متن السفن العمانية بحجة وجودها على سفن تعمل بالرقيق ، وهذا أدى إلى إنهاك التجارة العمانية اقتصادياً .
٤- استطاعت الحكومة البريطانية ابعاد النفوذ الأوروبي عن شرق أفريقيا وعن مناطق الخليج العربي من خلال الدوريات المستمرة ألتي تقوم بها السفن البريطانية ، كما أوضحت المعاهدة بصورة لا تدع مجالاً للشك من عدم جدوى من طلب مساندة الدول الأوروبية الأخرى ضد بريطانيا ونفوذها في ممتلكات في شرق أفريقيا [٤٦] .
٥- استفادت الحكومة البريطانية من الأرقاء الذين تم تحريرهم وأخذهم إلى أراضي المستعمرات البريطانية [٤٧] ، وارسالهم إلى البعثات التنصيرية في عدن وفي شرق أفريقيا [٤٨] .

---

[٤٢] – AFF. Etr ., Lettre du Minstre des Affares Etraneres, Au M. attavi Vic- Consul de France Amascat, Paris Le 14 Mai 1898, Ns Mascate Vol. 36 , F255a 256 .
رسالة القنصل الفرنسي في مسقط إلى وزير الشؤون الفرنسية ، تبين الجهود ألتي قامت بها فرنسا من أجل الاسهام في تنصير الارقاء المحررين .

[٤٣] – Coupland ; East Africa and Its Invaders form The Eariiest Time to The Death of Siyyed Said In , 1856 , London , 1983 , P. 134.

[٤٤] – Bennett, N. R. ; Arab Versus European Diplomacy and war in Nineteenth Century Publishing Company , New York , 1986 , P. 26 .

[٤٥] – روبرت جيران لاندن : عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً . ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومي والثقافة ، عمان ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٤ .

[٤٦] – محمد حامد عبد الله إبراهيم : علاقة بريطانيا بزنجبار في عهد السيد برغش ( ١٨٧٠ – ١٨٨٨ ) . المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

[٤٧] – لوريمر : دليل الخليج . القسم التاريخي ، ترجمة مكاتب الترجمة بديوان حاكم قطر ، قطر ، ١٩٦٧ ، ص ٣٦٠٧ .

ومن خلال النتائج ألتي تم ذكرها نلاحظ أنَّ الحكومة البريطانية قد استغلت حركة القضاء على تجارة الرقيق في فرض سيادتها ونشر نفوذها وازدياد مساحة إمبراطورتيها غير الرسمية ، وهذه السياسية كانت الأساس في فرض أسطولها البحري على مناطق كثيرة ، والتدخل في شؤون الزعماء الوطنيين ، وقد أيقنت العديد من الدول الأوروبية إلى ما توصلت إليه السياسة البريطانية ، ولذلك رفضت الحكومة الفرنسية من الموافقة على أية معاهدة تكون لصالح بريطانيا ألتي هي صاحبة أكبر أسطول بحري ، بالإضافة إلى أنَ بريطانيا وبعد أنَ قسمت أملاك السيد سعيد بن سلطان لم يتغير أحوال الزنوج في تلك الأملاك بل ظلوا على ما هم عليه عبيداً للبريطانيين الذين سيطروا على القارة الأفريقية في القرنين التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

[٤٨] – في عام ١٨٩٦ تم تأسيس أول مدرسة لتنصير الأرقاء المحررين في مسقط من قبل الإرسالية الأمريكية ، وبدأت هذه المدرسة عملها بـ ( ١٨ ) عبداً تتراوح أعمارهم بين السبعة سنوات إلى أحد عشر سنة ، وقد تم جلبهم عن طريق السفن البريطانية ألتي تمت مصادرتها من سفن تجارة الرقيق ، لمزيد من التفاصيل انظر :
AFF. Etr ., Lettre du Minstre des Affares Etraneres, Au M. attavi Vic- Consul de France A mascat, Paris Le 14 Mai 1898, Ns Mascate Vol. 36 , F255a 256 .

## الخاتمة

يوضح البحث المعاهدة ألتي عقدت بين بريطانيا والسيد برغش عام ١٨٧٣ م من أجل إلغاء تجارة الرقيق ، وبعد عقد هذه الاتفاقية استطاعت بريطانيا من بسط نفوذها في شرق أفريقيا بشكل كامل مستغلة حركة مكافحة الرقيق ، وأخذت هذه السياسة أساساً في فرض أسطولها البحري على مناطق كثيرة ، وبالإضافة إلى إنها استطاعت إبعاد النفوذ الأوروبي عن شرق افريقيا وعن مناطق الخليج العربي من خلال الدوريات المستمرة ألتي تقوم بها السفن البريطانية .

ومن جهة أخرى فقد أكدت معاهدة عام ١٨٧٣ م لبريطانيا الحق في تفتيش جميع السفن العربية ألتي تأتي إلى ميناء زنجبار ويشتبه بأنها تحمل رقيق ومصادرة جميع البضائع ألتي على متنها ، كما الحقت هذه الاتفاقية اضراراً كبيرة في الاقتصاد العماني حيث دمرت السفن البريطانية الكثير من السفن العربية العمانية بحجة أنها تعمل بالرقيق ، بالإضافة إلى إنَ المعاهدة أوضحت صورة لا تدع للشك من عدم جدوى في استنجاد لمساندة الدول الأوروبية الأخرى ضد بريطانيا ونفوذها في ممتلكات شرق أفريقيا .

## قائمة المصادر والمراجع

### اولاً - الوثائق :

**أ- الوثائق العربية غير المنشورة :**

١- أرشيف زنجبار : وثائق محفوظة تحت رقم ، ARC3/39 توضح أسماء الأرقاء المحررين الذين تمت اعادتهم إلى زنجبار بواسطة سفن الأسطول البريطاني .

**ب- الوثائق الأجنبية غير المنشورة :**


2- AFF. Etr ., Lettre du Minstre des Affares Etraneres, Au M. attavi Vic- Consul de France Amascat, Paris Le 14 Mai 1898, Ns Mascate Vol. 36 , F255a 256 .

1- I. O. R. , V/10/608, Report on the Administrtion , No. 845 – 170 , For the year 1873 – 1874 , P.P. 74 – 77

3- treaty between Her Majesty and the Sultan of Zanzibar Supplementary to the Treaty For the Suppression of Slave Trade of June 5 , 1873 .

4- U. S. A. , Consulat at Zanzibar, Letter From F. Webb to Secound Secretary of State Washington May 15 , 1873 Dispatch No. 70 .

5- U. S. A. , Consulte at Zanzibar Letter From F. Webb to the Deprtment of State , in 17 December 1872 , No. 60 .


### ثانياً - المراجع العربية :


١- إبراهيم عبد المجيد محمد : بريطانيا وسلطنة عمان والغاء تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٢- روبرت جيران لاندن : عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً . ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومي والثقافة ، عمان ، ١٩٨٤ .

٣- صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم : زنجبار . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د ت.

٤- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ( ١٨٥٨ – ١٩١٤ ) دراسة وثائقية . دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٩٨٢ .

٥- فشر ، هـ . ا . ل ، : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ( ١٧٨٩ – ١٩٥٠ ) . ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، ط ٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٦- كيلي ، جون: بريطانيا الخليج العربي ( ١٧٩٥ – ١٨٧٠ ) . ترجمة محمد أمين عبد الله ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٧- لوريمر : دليل الخليج . القسم التاريخي ، ترجمة مكاتب الترجمة بديوان حاكم قطر ، قطر ، ١٩٦٧ .

٨- محمد رجب حراز : أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي . دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ .

**ثالثاً ـ المراجع الاجنبية :**


1- Bennett, N. R. ; Arab Versus European Diplomacy and war in Nineteenth Century Publishing Company , New York , 1986 .
2- Bennett, Norman , R. ; A History of the Arab State of Zanzibar, University Printing House Cambridge , London , 1978 .
3- Coupland , R ; The Exploitation of East Africa ( 1856 – 1890 ) , Northwestern University Press , London , 1967 .
4- Coupland ; East Africa and Its Invaders form The Eariiest Time to The Death of Siyyed Said In , 1856 , London , 1983 .
5- Hazart ,H. ; Oman Since 1896 . London , 1955 , P. 31 .
6- Lyne , R. N. ; Zanzibar in Contemporary Times . A History , London , 1905 .
7- Sheriff, A. , Slaves , Spices Ivory in Zanzibar , Integration of East Africa Commercial Empire in to the World Economy , ( 1770 – 1873 ) , London , 1987 .


**رابعاً ـ الرسائل العلمية :**


١- صلاح حامد عبد الرحمن : النفوذ البريطاني في شرق أفريقيا ( ١٨٥٦ – ١٨٩٥ ) . أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كليه الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، ١٩٩٩ .
٢- عبد الله بن إبراهيم بن علي التركي : تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها ( ١٨٢٢ – ١٩٠٥ ) . أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠٠ .
٣- محمد المهدي سيد أحمد محمد صديق : الحركة المناهضة لتجارة الرقيق في شرق أفريقيا وأثرها في تدعيم النفوذ البريطاني في المنطقة . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤ .
٤- محمد بن خميس الحكماني : تجارة الرقيق في عمان ( ١٨٢٢ – ١٨٧٣ ) . رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربي ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
٥- محمد حامد عبد الله إبراهيم : علاقة بريطانيا بزنجبار في عهد السيد برغش ( ١٨٧٠ – ١٨٨٨ ) . أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .


**خامساً ـ الدوريات والبحوث :**


١- إبراهيم عبد المجيد محمد : الهند وتجارة الرقيق الأفريقي في القرن التاسع عشر . مجلة الدراسات الافريقية ، العدد ( ٦٦ ) ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ .
٢- سنا محمد عبد الجبار الطائي : دور السياسة البريطانية في تقسيم السلطنة العربية الافريقية . مجلة الوثيقة ، العدد ( ١٢ ) ، البحرين ، ١٩٨٨ .
٣- عبد الله بن علي العليان : التاريخ البحري العماني . مجلة نزوى ، العدد ( ٢٩ ) . السنه (٤) . ٢٠٠٢ .

**سادساً ـ الدوريات الاجنبية :**

1- Bidwell, R. ; A Collection of Text Dealing With the Sultanate of Muscat and Oman and its Internationals : The Jurnal of Oman Studies, Vol. 6 , Muscat ,1980 .
2- Groves . C. P. ; The Planting of Christianity in Africa . Vol. 1 , London , 1955 .